تجارة الموصل الخارجية ١٨٧٩ – ١٩١٤ م

Mosul's Foreign Trade 1879-1914

م.م. ياسمين سلمان عبد عون الطرفي [١]

Assist. Lect. Yasemin Salman Abd oun AL- turfi

الملخص

ازدهرت الموصل كمركز تجاري في القرن التاسع عشر وذلك بحكم العلاقات التي ربطتها مع البلدان المجاورة. فاستوردت المواد الغذائية من مدن زاخو واربيل وكركوك كما اشتهرت باستيراد الصوف من غيلان في بلاد فارس ولفترة محددة أثناء حكم الصفويين على مناطق واسعة من العراق. غير أن سيطرة العثمانيين عليها غير مسار التجارة فأصبحت تستورده من بعلبك وتصدر الأقمشة المصنوعة منه إلى اوربا. وقد عانت السهول المحيطة بالموصل من وجود الجيوش العثمانية التي تمركزت في تلك المناطق. كما تغير نوع الاقتصاد فأصبحت الموصل مركزاً لتمويل الجيش بمستلزماته المعيشية. وعلى العموم فإن تلك الفترة شهدت انحطاطاً في الاقتصاد الموصلي كان أحد عوامله تسليح العثمانيين للقبائل العربية والكردية من أجل محاربة الصفويين، فقام هؤلاء بالإغارة على القوافل التجارية التي كانت ترتاد الموصل.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، الاستيراد، التوزيع، التصدير، النقل، البضائع، الطرق، الموصل.

Abstract

Mosul flourished as a commercial center in the nineteenth century due to the ties it had with neighboring countries. Foodstuffs were imported from the

١- جامعة وارث الأنبياء zenbga58@gmail.com.

cities of Zakho, Erbil and Kirkuk, and it was also famous for importing wool from Ghaylan in Persia for a specific period during the rule of the Safavids over large areas of Iraq. Trade route, so it imported it from Baalbek and exported industrial fabrics from it to Europe. The plains surrounding Mosul suffered from the presence of the Ottoman armies stationed in these areas. The type of economy also changed to become Mosul, its future, and its future. In general, that period witnessed a decline in the Mosul economy, one of the factors of which was the Ottomans' arming of the Arab and Kurdish tribes in order to fight the Safavids, so they raided the commercial convoys that were visiting Mosul.

Keywords: foreign trade, import, distribution, export, transportation, goods, roads, conductors.

المقدمة

تعد مدينة الموصل مركز محافظة نينوى ثاني أكبر مدينة في العراق من حيث السكان بعد مدينة بغداد. كانت قلعة صغيرة نشأت قديماً على الساحل الأيمن من دجلة في المكان الذي يُعرف بمحلة القلعة. وقد عُرفت هذه المحلة في السريانية باسم حصنا عبرایاً، أي الحصن العبوري. توسع هذا الحصن في العصر الإسلامي وباتت الموصل المعبر الذي يمر به كل قاصد. وهي حلقة الوصل بين بلاد الرافدين ومحيطها. واصبحت مركزاً هاماً لتجمع السريان الذين انتموا في الغالب إلى الكنيسة الكلدانية وكنيسة المشرق الاشورية والكنيسة السريانية الارثودكسية، وكذلك لبعض الارمن.

تبعد الموصل عن بغداد بمسافة تقارب حوالي ٤٦٥ كم تشتهر بالتجارة مع الدول القريبة مثل سوريا وتركيا، وضُمت الى ولايات الدولة العثمانية لفترة طويلة واستولى عليها السلطان سليمان القانوني ١٥٣٤م، وظلت تحت حكم العثمانيين حتى الحرب العالمية الأولى ١٩١٤م. ولما كانت الموصل بهذه الأهمية فأن السطور القادمة تحريرٌ وتقريرٌ لحالتها الاقتصادية وأخص بالذكر التجارة الخارجية.

مشكلة البحث:

لما كانت الموصل أهم أو من أهم مدن العراق فكان لابد من الاهتمام بالأمور الاقتصادية التي تجر الدخل على البلاد من منطلق الأهمية الستراتيجية للعراق في ظل العصور الإسلامية الأولى كان العراق وأخص المدن التجارية منها محطاً للأنظار كالموصل ففي ظل الخلافة العثمانية كانت الموصل هي حلقة التجارة.

فهل كانت بقية الأمور الاقتصادية عاملاً في نمو التجارة في الموصل؟

وهل كانت الحياة السياسية والإدارية عاملاً مساعداً لنمو التجارة في الموصل؟

وهل كان موقع الموصل مؤثراً في التجارة الخارجية؟ هذا ما يكون موضوع البحث القادم قائماً عليه.

أهمية البحث:

التجارة هي شريان الدخل القومي للبلاد وعمود ازدهار الحياة الاقتصادية والتاريخ دائما مكرر لنفسه على مر الحقب والدهور فكان لابد من دراسة الحياة الاقتصادية حيث إن التجارة لا تقوم ولا تنمو إلا بنمو الصناعة والزراعة فهي آلة التجارة ومادتها. ولما كانت الموصل بهذه الأهمية كانت أهمية البحث من أهميتها وكذا الفائدة التي تعود من استنتاج عوامل القوة وعوامل الضعف لتطبيقها في العصر الحالي، وكذلك تسليط الضوء على حقبة تاريخية مهمة فهي الحقبة التي كانت في نهاية الخلافة العثمانية وبداية الحكم الملكي والحرب العالمية الأولى وظهور واستفحال الدول الكبرى.

المنهج المتبع في البحث:

من الجلي والواضح من المقدمة والعنوان أن منهج البحث قائم على السرد التاريخي فالبحث قائم على سرد تاريخ التجارة في الموصل من عام ١٨٧٩- ١٩١٤م إذن فالمنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج الأكاديمي التاريخي وليس هذا المنهج في موضوعنا خاصة بمنأى عن المنهج الجغرافي حيث سيتم في المبحث الاول من البحث تتبع المنهج الجغرافي في وصف موقع الموصل وكذا وصف مناخها الذى يترتب عليه قيام الزراعة وبالتالي قيام الزراعة هي المادة الخام التي تقوم عليها التجارة بجانب الصناعة.

قسم البحث على ثلاثة مباحث الاول كان لجغرافية المدينة وسكانها، والثاني للاوضاع الاقتصادية في الموصل ١٨٧٩- ١٩١٤م والمبحث الثالث تكلم عن تجارة الموصل الخارجية ١٨٧٩ – ١٩١٤م.

المبحث الاول: جغرافية المدينة وسكانها.

اولاً: موقع المدينة وتنظيمها الاداري:

تقع مدينة الموصل في الشمال الغربي من دولة العراق، وتُمثِّل المركز التجاريّ الرئيسيّ للجُزء الشمالي الغربي منها، وتقع المدينة القديمة على الضفّة الغربيّة من نهر دجلة، أمّا المدينة الحديثة فقد امتدّت إلى الضفة الشرقية كذلك من النهر، وتُحيط بالآثار الآشوريّة لمدينة نينوى، وتبعُد مدينة الموصل مسافة ٣٦٢ كم إلى الشمال الغربي من مدينة بغداد فلكياً، وتمتدّ إحداثيات المدينة بين خط طول ٢′ ٣٦° وخط عرض ٧′ ٤٣°. كان النظام الاداري في العراق خلال السيطرة العثمانية يغلب عليه عدم الثبات فغالباً ما كانت حدود الولايات عرضة للتغيير أو التعديل فقد ينقل سنجق من ولاية ويضاف إلى ولاية اخرى أو تستحدث

سناجق جديدة وقبل عام ١٨٦٤م كان النظام المتبع هو الولايات الذي تم بموجبه تقسيم المقاطعات على سناجق ومقاطعات ونواحي [٢].

كان العراق حتى عام ١٧٥٠م مقسمًا على ولايات اربع هي: بغداد، والبصرة، والموصل، وشهرزور. ومع إلغاء هذه الأخيرة، انخفض العدد إلى ثلاث ولايات، ثم إلى ولايتين بغداد والموصل بعد أن حكم بغداد الحاكم الجديد علي رضا باشا من حكام المماليك عام ١٨٣١م، وتم تغيير وضع البصرة من ولاية إلى سنجق ولاية بغداد وبقي العراق في الفترة ما بين ١٨٣١ - ١٨٥٠م، ولاياتان هما الموصل وبغداد. كذلك الحال بالنسبة لولاية الموصل التي غدت ولاية قائمة بذاتها عام ١٨٧٩م اشتملت على ثلاثة سناجق هي كركوك، والسليمانية، والموصل [٣].

ثانياً: سكان الموصل:

بلغت زيادة عدد سكان الموصل حوالي ٢٠,٣ مرة منذ بداية القرن العشرين مقابل ١,٧ مرة فقط خلال القرن التاسع عشر؛ فقد ارتفع عدد سكان المدينة من ٣٥,٠٠٠ نسمة في بداية القرن التاسع عشر إلى ٤٠,٠٠٠ في منتصف القرن التاسع عشر، ثم إلى ٦٠,٠٠٠ نسمة عام ١٩٠٠م وتضاعفوا بعد ذلك ثلاث مرات ليصلوا إلى ١٧٨,٠٠٠ نسمة عام ١٩٦٥م ويشكل العرب السنة معظم سكان مدينة الموصل [٤].

وتنتشر بها أقلية من الاكراد الذين ينتمون للمذهب السني في الغالب ويتواجد جميعهم في الجانب الشرقي من المدينة أو ما يسمى بالساحل الأيسر، أما بقية الطوائف من تركمان مسلمين، أو ديانات أخرى تشمل المسيحيين والصابئة المندائيين والازيديين والشبك فيشكلون بمجموعهم نسبة قليلة لا تتجاوز ٥٪ من مجموع سكان الموصل. كما زادت أعدادهم بعد الحرب العالمية الأولى هناك، لكن أعدادهم انخفضت منذ الثمانينيات بسبب الهجرة إلى خارج البلاد. ويعود الوجود اليهودي في مدينة نينوى التاريخية إلى فترة نفيهم من قبل الآشوريين في القرن السابع قبل الميلاد. واستمر وجودهم حتى القرن العشرين، عندما وصل عددهم إلى ١١٠٠ في بداية رحلتهم. ومع ذلك، فقد تم تهجيرهم بشكل جماعي إلى إسرائيل في أوائل الخمسينيات [٥].

أما عن اللهجة فيتحدث معظمهم اللهجة الموصلية وتتشابه كثيراً مع لهجة أهل سوريا ولقد حافظت اللهجة الموصلية على هوية المدينة، وينحدر معظم السكان من قبائل ستة وهي: شمر، والجبور، والبو حمدان،

٢- علي شاكر علي، الموصل وحركة التنظيمات العثمانية (١٨٣٩-١٨٧٦م)، المجلد٤، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٩٢م، ص١٧٧؛ ابراهيم خليل احمد، التشكيلات الإدارية والعسكرية في ولاية الموصل اواخر العهد العثماني، مجلة بين النهرين العدد ٣٧-٣٨، ١٩٨٢م، ص١٤٧.

٣- المصدر نفسه، ص ١٤٧.

٤- المصدر نفسه، ص ١٤٧.

٥- خليل علي مراد، تاريخ العراق الاداري والاقتصادي في العهد العثماني الثاني ١٦٣٨-١٧٥٠م، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٥م، ص ص٢٣-٨٣.

والدليم، وطي والسادة الحياليين التي جاءت من مناطق جبال ماردين وطور عابدين في جنوب شرق تركيا، واختلط أهلها بالأتراك الأجانب وتعلموا منهم النعومة في ملبسهم والترف في مأكلهم ومعاشهم، وأخذوا هم أيضاً يتاجرون ويحترفون مختلف الحرف حتى اتسعت المدينة في سنين قليلة ونمت ثروتها وكثر أهلها وصارت لا تقل أهمية في نظر الترك عما هي في نظر الفرس [٦].

المبحث الثاني: الاوضاع الاقتصادية في الموصل ١٨٧٩ – ١٩١٤م.

١. الزراعة:

إن أهمية حديثنا عن الزراعة هي أنها المادة الخام التي تقوم التجارة عليها هي المنتجات الزراعية المحلية لمدينة الموصل فقد اشتهرت الموصل بالزراعة منذ العصور القديمة، إذ إنها من أولى التجمعات الثقافية العالمية التي فهمت الزراعة، وقد شهدت العديد من التغييرات في عصورها المختلفة، وفي القرن التاسع عشر كان واضحًا بإلغاء العديد من الأساليب القديمة. وأن الزراعة لم تكن كالصناعة والتجارة اللذان تأثرا بالدول الأوربية فقد تم السيطرة على التجارة والامتيازات من قبل الأجانب وإنما بقيت تحت سيطرة الدولة، ولقد امتازت الموصل بكونها زراعية وفيها وفرة من المواد الغذائية التي تمتاز برخص أسعارها، ويشتهر فلاحوها بإتقانهم حرفة الزراعة التي خيرها فائض وفير، إذ يعمل معظم سكان المدن الصغيرة والقرى في الزراعة وهي الحرفة الرئيسة لهم، وتعد أطراف الموصل بحركتها الزراعية من أهم مظاهر الحياة في العراق إذ تمتاز سهولها بالخصوبة والسعة [٧].

كانت الدولة قائمة على نظام إقطاع الأراضي الزراعية للجنود بمعنى أن الجندي له حق جباية ضريبة ورسوم ما أقطع له من الأرض لا بمعنى تملك الأرض وكان هناك جانب آخر من الاقطاع تمثل بالجانب غير العسكري، وكان يهدف الى تكوين طبقة ترتبط مصالحها بالسلطان من حيث تصريف أمور الدولة ودعم سيطرته وتأييده، وقد وضع قانون للتدرج في تقليل قانون الإقطاع ذلك مثل منع التسمية للأراضي الزراعية بأسماء الأشخاص وهذا لا يعني أن نظام الإقطاع قد انتهى بل قل بعد أن كان الإقطاعي بمثابة مرابي وجامع ضرائب وشجعت الدولة المزارع فأدى ذلك لتطوير وسائل الري وشجعت كذلك زراعة القمح والشعير [٨].

لم تتغير الأدوات المستخدمة في الزراعة في العراق، فعلى الرغم من زيادة المساحة الزراعية وزيادة الإنتاج، إلا أن التقدم التكنولوجي كان ضئيلاً. لا يفهم معنى الأساليب الزراعية الحديثة، ولا يفهم السيطرة الفعلية على الاستخدام الزراعي أو تحسين الأساليب القديمة، والحكومة لم تتخذ زمام المبادرة لتحديث الزراعة

٦- خليل علي مراد، المصدر السابق، ص ص ٢٣ – ٨٣.
٧- المصدر نفسه، ص ص ٢٣ – ٨٣.
٨- ابراهيم خليل احمد العلاف، تطور التعليم الوطني في العراق (١٨٦٩-١٩٣٢م)، مركز دراسات الخليج العربي، البصرة، ١٩٨٢م، ص٢٤٨.

وماكنتها، لذلك لا تزال الآلات الزراعية القديمة مستخدمة، وكانت تتمثل بـ: المحاريث الخشبية يتم سحبها من قبل البغال أو الحمير. لذلك، بغض النظر عن مدى صعوبة عمل المزارع، فلا يمكن له الزراعة في أكثر من منطقة معينة في اليوم الذي سيكون مضيعة للوقت، وقد وصلت أول ماكينة حصاد إلى الموصل عام ١٩١١م [٩].

٢. الصناعة:

تمتاز الموصل بنشاطها الحرفي لأن منتجاتها تباع في مناطق مختلفة من البلاد، وحتى أواخر عهد الإمبراطورية العثمانية كان الإنتاج اليدوي كافياً لتلبية احتياجات الناس. اذ يقتصر على تلبية الاحتياجات الضرورية للسكان على نطاق صغير داخل منطقة الإسكان وتلبية احتياجات الجيش العثماني المتمركز في العراق [١٠].

ولم تكن الدولة تطالب أرباب الصناعة عند تأسيس المحلات الصناعية بتقديم أية شهادات، أو ان تشترط عليهم شروطاً معينة ولم تفرض عليهم ضرائب كبيرة [١١]، وظهرت أصوات نادت اصحاب رؤوس الاموال باستثمار أموالهم في هذا المجال، بدلاً من خزنها في البيوت، ودعت جريدة الزوراء الى شراء القماش الوطني وعدم التعود على البضاعة الاجنبية وشرع قانون الإعفاء لأصحاب الصناعات عام١٩١٣م وكان يشمل الإعفاء من الضرائب مدة ١٥ سنة [١٢].

ومن جهة اخرى فقد شكل الحرفيون عاملا اقتصادياً مهما حيث كانوا يعملون في البيوت ومنهم من كان يعمل في الحوانيت ويستعملون أدوات بدائية في الإنتاج ويساعد الحرفي في عمله أفراد أسرته، ولم يدخل إنتاجه ضمن صفقات التجارة الخارجية ووصلت الحرف الى ٧٠ حرفة في الموصل. ولم يكن سكان الموصل مقلدين لمن جاورهم بل كانوا يضيفون الجديد إليه ولكن الحرف بنهاية القرن التاسع عشر قلت وأدرك التجار ذلك ففرو للتجارة والتوزيع للمستورد ولم يبقَ منها إلا ما يلبي حاجات الافراد الشخصية كالسجاد وذلك لقلة المرتبات واستيراد الدولة من المنتجات الخارجية [١٣].

ومن الصناعات ما كان حكراً على المسلمين كتجارة الذهب وكذا كان لهم العمارة والبناء واختص المسيحيون بالرخام ونحته وكانت الأصناف الموجودة سبعة ويرأسها شيخ هو المسؤول عنها أمام السلطة وكذلك يأخذ رأيه في تحديد الأجور والعاملين والمحافظة على سر المهنة ومنع الغش فيها ومن الحرف الاخرى:

٩- حسين محمد القهواتي، دور البصرة التجاري في الخليج العربي ١٨٦٩-١٩١٤م، منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، مطبعة الارشاد، بغداد، ١٩٨٠ م، ص ص٧٢-٧٣.

١٠- صباح الدرة، حول البرجوازية الصناعية في العراق، مجلة الثقافة الجديدة، العدد ٢، أيار، ١٩٦٩م، ص ص٣١-٣٢.

١١- صباح الدرة، المصدر السابق، ص ص ٣١ - ٣٢.

١٢- المصدر نفسه، ص ص ٣١ - ٣٢.

١٣- المصدر نفسه، ص ٣٤.

صناعة النسيج التي امتازت هذه الصناعة بالدقة وحسن الإبداع وكان يضرب بالنسيج الموصلي المثل ويباع لأغنياء القوم وعليتهم بالآلاف وكان يصدر لحلب وتعمل معظم قرى الموصل في صناعة النسيج [١٤]، وصناعة سروج الخيول وأحزمتها والمطرزات الثمينة للرجال والنساء وصناعة مواد مختلفة من النحاس والحديد [١٥]، مثل الاواني النحاسية ومدق الهاون، والطناجر وطاسات الماء والاباريق ودلال القهوة والقدور والشمعدانات والمناقل والصحون وأطقم الشاي وبعض مستلزمات الفلاحة (كالنير والمدراة والنورج) واستخراج الزيوت وصناعة الأحذية وصناعة مستلزمات البناء كالجص والفخار كما كان لبعض القرى والمدن تميز عن غيرها في بعض الصناعات كالصابون واشتهرت قرية بعشيقة وقضاء سنجار بهذه الصناعة [١٦].

٣. النقل والمواصلات:

أ- النقل البري:

منذ مئات السنين والنقل البري هو الطريق المعتمد، ولأن الإبل والخيول والحمير كانت وسائل النقل الرئيسية على هذه الطرق، وكان نقل الناس والسلع التجارية والمنتجات الزراعية يتم عبر طرق برية عديدة، وبسبب الصعوبات على الطرق، لم يكن التنقل عبرها سهلًا وآمنا، وبسبب المطر يستحيل السير فيه في الشتاء بسبب الطين، ناهيك عن نهب القوافل التجارية والأشخاص، ورغم كل هذه العيوب فقد بقي هو وسيلة النقل الرئيسة [١٧].

ومن أهم الطرق البرية الداخلية:

١- طريق الموصل الممتد الى بغداد شرقي نهر دجلة وهو من اهم الطرق التجارية، حيث يبدأ بالموصل ويمر بعدد من المواقع منها قرة قوش (الحمدانية)، والكلك واربيل والتون كوبري وكركوك وداقوق (طاووق) وطوز خرماتو وكفري ودلي عباس والمنصورية ثم بغداد [١٨].

٢- طريق الموصل لبغداد غربي دجلة يبدأ الطريق في الموصل ويمر عبر العديد من المواقع أهمها حمام العليل،القيارة، الشارقاط، تكريت، الكاظمية، ثم بغداد.

ومن أهم الطرق البرية الخارجية [١٩]:

١٤- المصدر نفسه، ص ٣٤.

15- Shaw, op.cit.vol2. p.236.

١٦- هشام سوادي هاشم السوداني، المواصلات التجارية في العراق ١٨٣١-١٩١٤م، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، ١٩٩٧م، ص ٢٢.

١٧- المصدر نفسه، ص ٢٢.

١٨- هاشم سوادي هشام السوداني، المصدر السابق، ص ٢٢.

١٩- المصدر نفسه، ص ٢٢.

١- الموصل- حلب: يمر طريق الموصل - حلب بطريقين تجاريين، الأول من الموصل إلى العوينات، ثم نصيبين، وماردين، وبيرة جك، ثم حلب. أما الطريق الثاني فهو بين الموصل وحلب ومن الموصل الى تلعفر ثم عين غزال. ويعبر الخبور ومنها يعبر الى دير الزور ثم حلب.

٢- الموصل- بلاد فارس في حين اتصلت الموصل ببلاد فارس عن طريقين احداهما الموصل – راوندوز – السليمانية – همدان –كرمنشاه. اما الطريق الاخر فكان طريق اربيل –كوسنجق – رانية – قلعة دزه – ساقز – قزوين ثم طهران.

وكانت هذه الطرق البرية مليئة بفارض الجزية على المارين بالقوافل التجارية مثل: على طريق الموصل – ديار بكر – حلب كان اليزيدية وبعض عشائر قبيلة طي العربية يمارسون عملية فرض الضرائب بالإكراه على القوافل ونهبها إذا ما امتنعت عن الدفع وبناء على ذلك فقد أرسلت القوات العثمانية بعض الجنود لحماية الطريق وكلفت مسؤولية حماية الطرق إلى بعض شيوخ العشائر لقاء دفع رواتب شهرية حيث عهدت إلى (حميدي ومجول) شيخي شمر بمهمة حفظ طريق موصل – حلب كما قامت بإنشاء وإصلاح بعض الطرق كطريق بغداد – الموصل – حلب [٢٠]. ورافق ذلك إنشاء عدد من المخافر على طريق موصل – حلب [٢١]، فضلا على إجراء التحسينات على طريق موصل –كركوك وموصل – راوندوز فيما شهدت ولاية الموصل تأسيس اول مشروع للنقل بالعربات داخل المدينة بدعم من بلديتها التي كان يراسها آنذاك حسن العمري للفترة ١٨٨٧-١٨٩٢م[٢٢].

ب- النقل المائي:

وهو ذو مسلك واحد، أي أن الملاحة فيه تكون من الموصل إلى بغداد وليس العكس، وكان على التجار الراغبين في السفر من بغداد إلى الموصل العودة مع القوافل التجارية عبر إحدى الطرق البرية التي تم الإشارة إليها سابقاً. كان التطور الأهم في مجال النقل المائي الداخلي هو تأسيس شركة (إيرلينك) التي بدأت العمل في العراق عام ١٨٤١م وتوسعت عام ١٨٦١م بمرسوم من الدولة العثمانية [٢٣].

كما أدركت السلطات العثمانية أهميتة دورها الحاسم في المجال الاقتصادي، فأسست كذلك شركة الشحن والنقل المائي الداخلي. كما قام الوالي (مدحت باشا) باصلاحات بعد إهمال الشركة، ونقل إدارتها إلى أهل الادارة السنية في عام ١٩٠٤م، مع (إدارة الشحن في الحميدية) أو اسم (مكتب الشحن الحميدية)،

٢٠- جريدة صدى بابل، العدد ٢٤٠، ٢٨ كانون الثاني، ١٩١٢م.

21- I.O.R. L/pts/10/213, Summary of Events in Turkish Iraq for the Month of November, 1911, p.1.

22- Ibid., p. 8.

٢٣- عبد العزيز سليمان نوار، المصالح البريطانية في انهار العراق ١٦٠٠ - ١٩١٤م دراسة وثائقية للتطورات التي ادت الى احتكار بريطانيا للملاحة في العراق، مكتبة الانكلو مصرية، د.م، ١٩٦٨م، ص ص١١٠-١١٧.

وتلقت الشركتان أيضاً دعماً من بعض الشركات الصغيرة، وتم تعزيز هذه الشركات الصغيرة. فعلى سبيل المثال، قبل الحرب العالمية الأولى أنشأت (شركة السفن البخارية العربية المحلية)، التي كانت تمتلك ثلاث سفن صغيرة. ولعبت الزيادة في القدرة الاستيعابية للسفن والسفن الأخرى على نهر دجلة دورًا مهمًا في زيادة التجارة البحرية للعراق. فعلى سبيل المثال في عام ١٨٩٩م، منحت شركة (لنج) حق سحب الصنادل (الصنادل البخارية) خلف سفنها واستخدمت في عام ١٩٠٧ سفينة ثالثة في النهر، ونتيجة لذلك زادت قدرة الحمولة لكل سفينة والسفن المرافقة لها إلى ٤٠٠ طن على الأقل خلال موسم الفيضان [٢٤].

ولكن هناك بعض العوامل التي ساعدت على تأخر النقل النهري هي [٢٥]:

١- عدم القدرة توفير الفحم الحجري كوقود لبواخرها.

٢- قلة الملاكات الفنية والمدربة، خاصة الملاحين الذين لم يتقنوا سوى الفنون النظرية فيما ظلوا ضعفاء في قيادة البواخر وأمور اصلاحها.

٣- قلة رواتب الموظفين وبالتالي اتصافهم بالإهمال.

٤- بعض العوامل الطبيعية كتفاوت وتباين واختلاف منسوب نهرى دجلة والفرات.

٥- الترسبات النهرية وعلى وجه الخصوص في شط العرب حيث كان النهر غير مطهر جيداً.

٦- تطبيق السلطات الحجر الصحي على التجار القادمين والطاقم المقيم في الباخرة فكان لها تأثير في حركة التجارة.

٧- قيام بعض المحليين وأكثرهم من اليهود بإنشاء بعض طرق الملاحة النهرية ومنافسة الشركات العثمانية.

ولهذه العوامل بعض الآثار السلبية منها طول المدة اللازمة لايصال البضائع، فضلاً على الزيادة في اجرة النقل النهري ولذلك فكثيراً ما كان التجار يتسلمون الاقمشة الشتوية في بداية الصيف.

المبحث الثالث: تجارة الموصل الخارجية ١٨٧٩- ١٩١٤ م.

مفهوم التجارة الخارجية: تعددت الصيغ المختلفة لتعريف التجارة الخارجية بناءً على الهدف من دراستها فقد عرفت تاريخياً: بانها تمثل اهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين البلدان في شكل صادرات واستيرادات [٢٦].

تعد الموصل مفترق طرق للعديد من الطرق التجارية التي تربط بين جناحي الهلال الخصيب، وتتفرع من هناك إلى الدول الشرقية والغربية، لذلك أصبحت مركزًا مهماً للتوزيع التجاري، اذ يتوفر لهذه الطرق حرية

٢٤- عبد العزيز سليمان نوار، المصدر السابق، ص ص ١١٠ -١١٧.
٢٥- المصدر نفسه، ص ص ١١٠ - ١١٧.
٢٦- حسام علي داوود واخرون، التجارة الخارجية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠١م، ص١٣.

التجارة مع منافذ تجارية متعددة مما يفسر تنوع تجارتها ومزاياها التجارية في الأنشطة الاقتصادية في المدن المجاورة. وتقسم هذه الطرق على:

اولاً: طرق التجارة البرية:

حافظت طرقها البرية والنهرية على حركتها الدائمة والنشطة، وكذلك العوامل الاقتصادية واستمرت في التمتع بهذه الأهمية حتى عام ١٨٦٩م. ولم تتغير هذه الطرق في القرن التاسع عشر عما كانت عليه في السابق باستثناء الإصلاحات والتشييد وقد مر في وسائل الطرق والمواصلات في المبحث الثاني ذلك بالتفصيل.

وأكثر ما كانت تتعامل الموصل مع سوريا وتركيا فأدى ذلك الى ارتفاع الأسعار وغلائها وكانت كل منطقة تحدد نوع الحيوان المستخدم فيها أي في النقل فالأحصنة تصلح لشيء والجمال لآخر وكان المستخدمون في النقل صنفيين بغالة وجمالة وعرفت بعض الأسر بهذه المهنة فمن البغالة أمثال بيت ججو، وبيت كركجة، وبيت قدو، وبيت ال عقيلي ويقود هذه القوافل قائد العشيرة ويسمى (قافلة باشا) وقد يسمى (كروان) وكان هذا القائد يختار الأفراد حسب معرفتهم بلغة أهل الطريق وخبرتهم فالعرب للطرق العربية والأكراد للكردية وكان الحرفيون يتعمدون المسير مع القوافل للتكسب من أصحابها فالقافلة سوق متنقل بالنسبة للتجار والحرفيين وكذا لأصحاب الخانات الموجودة على الطريق وكان لكل قافلة حراسها وهم يمثلون سكان لكل الطرق [٢٧].

أما عن طرق التجارة الرئيسة فهي [٢٨]:

١. طرق تربط الموصل – بلاد الشام:

طريق الموصل- وادي عكاب- أبو ماريا- تلعفر- أم الشبابيط- كوكمك- سنجار- وردية- الحسكة - خور الخابور- دير الزور- الرقة- عبور نهر الفرات- حلب- ثم البحر المتوسط.

٢. طريق الموصل – حلب:

ويبدأ من الموصل ثم سنجار- عين الغزال- البديع- مسكنة ويتجه إلى الشمال الغربي ثم حلب.

٣. طرق الموصل وإيران:

أ- الموصل- راوندوز- سليمانية- همدان- كرمنشاه [٢٩].

ب- الموصل- أربيل- راوندوز- تبريز في شمال غرب ايران[٣٠].

٢٧- حسام علي داوود واخرون، المصدر السابق، ص ١٣.
٢٨- المصدر نفسه، ص ١٣.
٢٩- موصل ولايتي سالنامة، ١٩٠٧م، ص١٣١.
٣٠- خليل علي مراد، المصدر السابق، ص٤١٠.

ت- الموصل- أربيل- كوسنجق- رانية- قلعة دزة- ايران.

٤. طرق الموصل مع الأناضول كثيرة منها:

أ- الطريق البري المار بالبادية ما بين الموصل ونصيبين، وهو اسهل الطرق اقصرها الا انه لم يكن آمنا لتعرض المسافرين لهجمات الاعراب من قبائل عنزة المعروفة.

ب- الموصل- نينوى- بعويزة- فلفيل- سميل- زاخو- عبور نهر دجلة نحو مديان- حسنكيف- ماردين- سيوه رك- ديار بكر- ارغني- خربوت- بالو- مازكرو- ارضروم- باطوم على البحر الاسود. ويعد هذا الخط من الخطوط العمودية ويربط العراق استراتيجيا بالبحر الاسود وموانئه، وتقع مراكزه الاقليمية العراقية على الامتدادات الشرقية لنهر دجلة، ويخترق جزيرة ابن عمر وتخومها الجبلية.

ثانياً: طرق التجارة النهرية:

لها ثلاثة خطوط: من ديار بكر إلى الموصل، والمرحلة الثانية من الموصل إلى تكريت، والمرحلة الثالثة من تكريت إلى بغداد وكانت احياناً تستمر إلى مدينة العمارة [٣١].

ويكفينا في هذا الموطن الإشارة للتجارة الخارجية حيث إننا لمحنا في حديثنا عن التجارة المحلية وتنقسم التجارة الخارجية في الموصل لقسمين:

أولاً: داخلية ضمن حدود العراق.

أ- استيراد الموصل داخل العراق: كانت اغلب تجارة الموصل مع بغداد العاصمة حيث كانت بغداد تصدر ما تستورده من إيران وكشمير أو ما تصنعه بنفسها مثل: التبغ الاصفهاني، والفواكه والفضة، والجواهر، واللؤلؤ، وشالات كشمير، والسكر، والشاي، والفلفل، والبن، والصابون، والشمع، والكبريت، والعباءات، والاحذية، وملابس الاعراب، والادوية، والفواكه المجففة، والسجاد وكل هذا تستورده بغداد ثم تصدره ومن منتجات بغداد التي تصدرها للموصل: الأقمشة الحريرية، والقطنية وكذلك الزوالي، والمخمل للوسائد والدواوين[٣٢]، أما ما يرد من بغداد من المناطق الجنوبية ولا سيما البصرة ما يردها من بضائع الهند الذي تصدره الى الموصل فهو: القهوة، وجوز الهند، والتمر الهندي، والتوابل، والشاي، والنسيج الذي يصنع في كشمير، والخيوط، وزجاج، النوافذ، والمعادن[٣٣].

٣١- جون غوردون لوريمر، دليل الخليج، القسم الجغرافي، ج٣، ترجمة: قسم الترجمة بمكتب صاحب السمو امير دولة قطر، د.م، د.ت، ص١٠٣٣.

٣٢- جاسم محمد هادي القيسي، أحوال العراق الاقتصادية والاجتماعية (١٨٣١-١٨٦٩م) دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة بغداد،١٩٨٥م، ص٦٣.

٣٣- سعيد الديوه جي، الحياكة في الموصل، مجلة التراث الشعبي، العدد ٣، بغداد، السنة الثانية، ١٩٦٥م، ص٢٧.

ب- صادرات الموصل إلى العراق: كان الصادر الرئيس لبغداد هو الحبوب وكذلك أخشاب القوغ (الاسبندار)[٣٤]، والفحم، والصوف الذي بلغت قيمة ما صدر منه سنة ١٩١٢م حوالي (٧٩٠٠٠) جنيه استرليني، فضلاً على الموهير الذي تستورده من المناطق الكردية، وكذلك الحلان، والمرمر، والعسل فبعد جمعه من المناطق الشمالية ينقل عبر الموصل إلى بغداد، وجودة أزهار الموسم ورداءته محددة لجودة العسل وكميته وبلغت الكمية التي وصلت بغداد خلال السنوات الخمس (١٩٠٨-١٩١٢م) بحوالي (٢٣٤,٣٤٠) كيلوغرام [٣٥]، وبسبب ذلك قام تجار الموصل بمغادرتها والاستقرار في بغداد، واتخذ تجار الموصل المدرسة المستنصرية في بغداد خاناً تجارياً لهم وسمي بـ (خان المواصلة) سنة ١٩٠٧م وكان عدد من التجار من الموصل يستثمرون أموالهم في مجموعة من المجالات مثل تربية الاغنام، من خلال شراء قطعان الاغنام وتسليمها الى الرعاة من العشائر البدوية ثم المتاجرة بها مع المناطق الاخرى، ومن هذه الاسر: آل الخطاب، وآل الجميل [٣٦].

وكان الصوف يباع الى البدو المتنقلين في الصحراء وهؤلاء البدو بدورهم يصنعون منه الخيام، والعباءات، والمفارش، وأحزمة السروج وغيرها من الأشياء التي يحتاج اليها البدو [٣٧]، وكان للموصل علاقات تجارية بكردستان، وهناك تجار من السليمانية يعملون في الموصل، ولكن ما كان يعرقل هذه التجارة قلة الأمان ووجود قطاع الطرق وكثرة المعوقات التي أثرت سلباً في استمرار التجارة بين تلك المدن وكذلك الحواجز الكمركية، بين مناطق العراق والرسوم التي تجبى من المواطنين على الجسور والعبارات لمصلحة الدولة والإقطاعيين [٣٨].

ثانيا: خارجية خارج حدود العراق.

١- التجارة مع الدول المجاورة:

أ- مع سوريا: كانت حلب هي الوسيط بين الموصل وسائر بقاع سوريا وكان لانفتاح الدولة العثمانية وعدم وضع القيود على الاستيراد والتصدير أثر في نمو العلاقة بين الموصل وسوريا وكنت الموانئ السورية مفتوحة طول الوقت أمام التجار الموصليين الذين يصدرون منتجاتهم لسوريا ومن سوريا يتم نقلها للبلاد الأوربية ومن أعظم ما يصدرون العفص، ولا ننسى كذلك تصدير المواشي والحيوانات لمصر وفلسطين وسوريا ولذلك اشتهرت أسر عريقة في الموصل بتجارة الاغنام وتربيتها، والاستفادة من منتوجاتها، مثل بيت الرضواني

٣٤- الدليل العراقي الرسمي لسنة ١٩٣٦، دنكور للطباعة والنشر، ١٩٣٦م، ص٩٨١.
٣٥- ابراهيم حلمي، الاشتيار أو جمع العسل في ديار الكرد، مجلة لغة العرب العدد ١٠، بغداد، ١٩١٣م، ص٤٥٣.
٣٦- فالح السيد احمد، أغنام الجينة في الموصل، مجلة التراث الشعبي، العدد١، بغداد، ١٩٧٢م، ص٥٧.
٣٧- الكسندر آداموف، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، ج٢، ترجمة عن اللغة الروسية هاشم صالح التكريتي، البصرة، ١٩٨٩م، ص ص٢٢٦-٢٢٧.
٣٨- سعيد الديوه جي، المصدر السابق، ص٢٧.

وكانت الموصل تستورد من سوريا الصابون، والجوخ وكانوا يأخذون من حلب الأقمشة وغيرها من البضائع مثل: النيلة التي بلغت استيرادات الموصل منها سنوياً ألف قرش ويستعمل جميعه في صبغ المنسوجات المختلفة. ويستوردون من سوريا المنسوجات الحريرية من خامات مختلفة، تتخذ منها الزبونات للرجال، وأزر الحرير للنساء، وأقمشة الحرير، والمناديل، وعباءات الرجال، ودلاء القهوة التي تردها من دير الزور وأحذية (إيمني حلبية) كانت تصنع في حلب [٣٩].

وتستورد الصابون، وخيوط السوتلي، والقنب، والتيل وهي خيوط الفضة للتطريز والكلبدون ويستعمل في حياكة أزر العباءات، كما تستورد من حلب ودمشق الحبال، والفستق، والاقمشة القطنية، وخيوط الذهب، وكذلك الأقمشة المطبوعة، واليازمات وهي لباس الرأس للنساء، والورق الابيض والملون، والكتب، والكتان، وحجر القدح، والبنادق، وسلفات النحاس، والكبريت، والمسامير، والاسلاك الحديدية، والزجاج، والمرايا، وفناجين القهوة، والمعكرونة، والسكاكر، وأصناف (أنتيكة) خشبية ونحاسية، وأحذية، واللالي الصناعية وهي عامة منتوجات أوربية. وتتولى الموصل توزيع الواردات تلك إلى العراق، وإيران، والجزيرة، وديار بكر وقد ضعفت التجارة الموصلية السورية أوائل القرن العشرين بسبب ازدياد الأسواق الاوربية واتجهت التجارة السورية أكثر إلى بغداد وارتفعت اعداد الاغنام المصدرة في اوائل القرن العشرين[٤٠].

ب- مع الأناضول: اتسعت التجارة خاصة مع الاناضول وتمت مع قبيلة أولاد بكر وأهم الصادرات من الأناضول: الفواكه المجففة كالمشمش، والبلوط واللوز، والحبة الخضراء، والعسل، والأخشاب، والكستناء، والحمص، والسجق والتين، والقيسي، والقمر الدين، وجلد الفرس وهي نوع من الحلويات، والاغنام، ونوع من الاحذية السود تسمى السعرتية، وكانت الموصل تستورد النحاس من الاناضول وأرمينية والمناطق الكردية ومن أهم صادرات الموصل الى الاناضول ولا سيما جنوبها هي: المواشي والحيوانات الحية، وفى سنة ١٩١٢م كانت الموصل قد صدرت (٤٠٠٠) رأس من الابل و(١٥٠٠) رأس من الجاموس و(٢٠٠٠) رأس من البغال والحمير الى ديار بكر وشملت هذه العلاقات مدن نصيبين، وماردين، وسعرت، وجلمرك، وجزيرة أبن عمر، والاطراف القريبة منها [٤١].

ج- مع إيران: كان هناك بعض التجار الإيرانيين لهم بيوت في الموصل والعكس وكانت الموصل تستورد من إيران الفواكه المجففة، والزوالي، والبسط، والاقمشة الصوفية الثمينة التي يتخذ المواصلة منها مقطنات تسمى شالة أو خرقة، وكذلك نوع من الشال الثمين، والصمغ، والمناشف والخاوليات، والعباءات، وأحياناً الحبوب، وتستفيد الموصل من عدد من البضائع المستوردة لغرض اعادة تصديرها إلى مناطق أخرى مثل

٣٩- المصدر نفسه، ص ٢٧.
٤٠- المصدر نفسه، ص ٢٧.
٤١- المصدر نفسه، ص ٢٧.

حلب، ودمشق، ومصر مثل الفرش العجمي، وكانت الموصل تصدر العفص، والتبوغ، والمواشي، وجلود الثعالب، والاحذية المحلية (الخفافين) وادوات عمل الخبز (الصيجان) [٤٢].

٢- التجارة مع الدول العالمية:

ساعدت سياسة الدولة العثمانية في تنشيط التجارة فمنحت العديد من الامتيازات التجارية للدول الاوربية، التي صارت فيما بعد تستخدم هذه الاتفاقيات سلاحاً للضغط على الدولة العثمانية في حقبة ضعفها حتى عندما كانت نصوص الامتيازات متبادلة فإن العثمانيين كانوا عاجزين عن استغلال هذه العلاقة، وذلك للفارق الكبير بين اقتصادهم المتخلف واقتصاديات الدول الأوربية، فعندما فتحت قناة السويس في عام ١٨٦٩م قللت المسافة بين الدول الأوربية والعراق من (١٤٠٠٠) ميل الى (١٠٠٠٠) ميل ولكن أثرت سلباً على التجارة، فالبضائع التي كانت تنقل عبر الموصل إلى المناطق الأخرى وكذلك الصادرات العراقية إلى أوربا أصبحت تنتقل عن طريق قناة السويس. وسنكتفى بذكر ثلاثة نماذج اختصاراً لبعض الدول العالمية التي تعاملت الموصل معها [٤٣].

أ- مع أوربا: من أهم الصادرات الى اوربا هي الحبوب كالحنطة والشعير حيث إنه تيسرت أسعار النقل كثيراً بعد فتح قناة السويس وبعد عام ١٨٩٥م هبطت صادرات الحنطة ومن شدة الطلب الدولي على الحنطة ارتفعت أسعارها وكذلك زادت أسعار الشعير ضعف زيادة أسعار القمح أما السنوات ١٩٠١-١٩٢١م فقد شهد محصول الحنطة خلالها اتساعاً كبيراً في الموصل وكان جزء منه يرسل الى البصرة ليصدر الى اوربا وليصدر الباقي الى سوريا، والاناضول، وبلاد فارس وكان التجار الكبار هم من يملكون الحبوب بعد شرائها من الفلاحين الصغار ومن أشهر هؤلاء الملاك أسرة الصابونجي [٤٤].

ب- مع بريطانيا: بلغت تجارة بريطانيا مع العراق في سنة ١٨٩٧م حوالي ٣٧٪ من الواردات والصادرات وتمثل صادرات الموصل نصفها، وازدادت هذه النسبة قبل الحرب العالمية الاولى. ومن اهم الصادرات لبريطانيا الجلود، وتستورد منها الكثير عن طريق البصرة، وكذلك الموهير الذي تزايد الإقبال عليه ولحوم الأغنام التي كانت توضع في أكياس ثم صناديق لكي لا تفسد [٤٥].

ج- الولايات المتحدة الأمريكية: وقد بلغت صادرات الموصل من عرق السوس الى الولايات المتحدة الامريكية سنة ١٩١٣م ما قيمته (٢٠٠٠-٣٠٠٠) باون سنوياً وكانت أمريكا تستخدمه في صنع معاجين

٤٢- أحمد عبد الرحيم مصطفى، اصول التاريخ العثماني، ط٣، دار الشروق القاهرة ٢٠٠٣م، ص٧٩.
٤٣- بيير دي فوصيل، الحياة في العراق منذ قرن ١٨١٤ - ١٩١٤م، ترجمة أكرم فاضل، بغداد، ١٩٦٨م، ص ٨٣.
٤٤- المصدر نفسه، ص ٨٣.
٤٥- جاسم محمد هادي القيسي،المصدر السابق، ص٦٣.

الأسنان وهكذا فإن الموصل تعاملت كذلك مع فرنسا ولكن بقلة[٤٦]. نحن أشرنا لمعظم فائضات الموصل التي تصدرها للدول فيما سبق وحاجتها الى بعض الأشياء التي تستوردها ونكتفي عن ذكر باقي الدول.

الخاتمة:

إنَّ التطور الكبير في حركة التجارة الذي قد شهده العالم في ظل معطيات الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر وثورة المعلومات والاتصالات المعاصرة حيث تحقق انتاج واسع من السلع والخدمات بمواصفات متطورة علمياً وبكلفة اقل نسبياً وهذا ما زاد في حجم التبادلات الدولية وعمق حالة التخصص الدولي في الانتاج وتقسيم العمل الدولي وهما من اسس التجارة الدولية في العالم. وعلى الرغم من التطور الهائل في حركة الانتاج والتبادل فما زالت ميزة التجارة الدولية تساعد البلدان المختلفة للاستفادة من مزايا البلدان الاخرى وهذا ما ادى الى توسع الاسواق الداخلية والخارجية واتساع الطاقة الاستيعابية لهذه الاسواق الامر الذي زاد من حدة التنافس وهو ما جعل من التجارة الخارجية مصدراً اساسياً لتحقيق الموارد المالية وزيادة الدخل القومي لمدينة الموصل ومصدراً مهماً لتحقيق التنمية الاقتصادية فيها.

ادى سيطرة اسرة آل الجليلي على الموصل في القرن الثامن عشر الى انتشار الأمان في المنطقة كما قاموا بالعديد من الأعمال الاعمارية كبناء حوانيت وأسواق مغلقة وقسموا القرى المتواجدة بالمناطق السهلية الخصبة المحيطة بالمدينة على إقطاعيين عملوا على جمع الضرائب والمحاصيل الزراعية منها. فكانت قرة قوش وبرطلة ملكاً لعائلة الجليلي بينما امتلكت عائلة العمري مدينة كرمليس فأصبحت الموصل من أهم مُصدري الحبوب في المنطقة وقام تجارها بتصدير معظم هذه المحاصيل إلى المدن الكبرى القريبة كبغداد وحلب وديار بكر .وبالمقابل استوردت الموصل الفستق والصوف من جبال كردستان والحديد من ديار بكر. وانفتحت تجارتها على دول العالم وتنوعت مصادر التصدير والاستيراد. وكان الصوف والقطن يصدر عبر البصرة إلى أوروبا والهند. كما ساعد افتتاح قناة السويس عام ١٨٧٠م ووصول سفن بخارية بريطانية إلى تطور هذه التجارة بشكل سريع.

المصادر:

اولاً: الوثائق:

١- الدليل العراقي الرسمي لسنة ١٩٣٦، دنكور للطباعة والنشر، ١٩٣٦م.

٢- سالنامة، الموصل ولايتي، ١٩٠٧م.

٤٦- كمال مظهر احمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، بغداد، ١٩٨٧ م، ص ١٩.

ثانياً: المصادر العربية والمعربة:

١. ابراهيم خليل احمد العلاف، تطور التعليم الوطني في العراق (١٨٦٩-١٩٣٢م)، مركز دراسات الخليج العربي، البصرة، ١٩٨٢م.

٢. أحمد عبد الرحيم مصطفى، اصول التاريخ العثماني، ط٣، دار الشروق القاهرة ٢٠٠٣م.

٣. الكسندر آداموف، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، ج٢، ترجمة عن اللغة الروسية هاشم صالح التكريتي، البصرة، ١٩٨٩م.

٤. بيير دي فوصيل، الحياة في العراق منذ قرن ١٨١٤ – ١٩١٤م، ترجمة أكرم فاضل، بغداد، ١٩٦٨م.

٥. جون غوردون لوريمر، دليل الخليج، القسم الجغرافي، ج٣، ترجمة: قسم الترجمة بمكتب صاحب السمو امير دولة قطر، د.م، د.ت.

٦. حسام علي داوود واخرون، التجارة الخارجية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠١م.

٧. حسين محمد القهواتي، دور البصرة التجاري في الخليج العربي ١٨٦٩-١٩١٤م، منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، مطبعة الارشاد، بغداد، ١٩٨٠ م.

٨. عبد العزيز سليمان نوار، المصالح البريطانية في انهار العراق ١٦٠٠ – ١٩١٤م دراسة وثائقية للتطورات التي ادت الى احتكار بريطانيا للملاحة في العراق، مكتبة الانكلو مصرية، د.م، ١٩٦٨م.

٩. علي شاكر علي، الموصل وحركة التنظيمات العثمانية (١٨٣٩-١٨٧٦م)، المجلد٤، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل،١٩٩٢م.

١٠. كمال مظهر احمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، بغداد، ١٩٨٧ م.

ثالثاً: المصادر الانكليزية:

- I.O.R. L/pts/10/213, Summary of Events in Turkish Iraq for the Month of November, 1911.

رابعاً: الرسائل والاطاريح الجامعية:

١. جاسم محمد هادي القيسي، أحوال العراق الاقتصادية والاجتماعية (١٨٣١-١٨٦٩م) دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة بغداد،١٩٨٥م.

٢. خليل علي مراد، تاريخ العراق الاداري والاقتصادي في العهد العثماني الثاني ١٦٣٨-١٧٥٠م، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٥م.

٣. هشام سوادي هاشم السوداني، المواصلات التجارية في العراق ١٨٣١-١٩١٤م، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، ١٩٩٧م.

خامساً: الصحف والمجلات:

أ- الصحف:

- جريدة صدى بابل، العدد ٢٤٠، ٢٨ كانون الثاني، ١٩١٢م.

ب- المجلات:

١. ابراهيم حلمي، الاشتيار أو جمع العسل في ديار الكرد، مجلة لغة العرب العدد ١٠، بغداد، ١٩١٣م.
٢. ابراهيم خليل احمد، التشكيلات الإدارية والعسكرية في ولاية الموصل اواخر العهد العثماني، مجلة بين النهرين العدد ٣٧-٣٨، ١٩٨٢م.
٣. سعيد الديوه جي، الحياكة في الموصل، مجلة التراث الشعبي، العدد ٣، بغداد، السنة الثانية، ١٩٦٥م.
٤. صباح الدرة، حول البرجوازية الصناعية في العراق، مجلة الثقافة الجديدة، العدد ٢، أيار، ١٩٦٩م.
٥. فالح السيد احمد، أغنام الجينة في الموصل، مجلة التراث الشعبي، العدد١، بغداد، ١٩٧٢م.